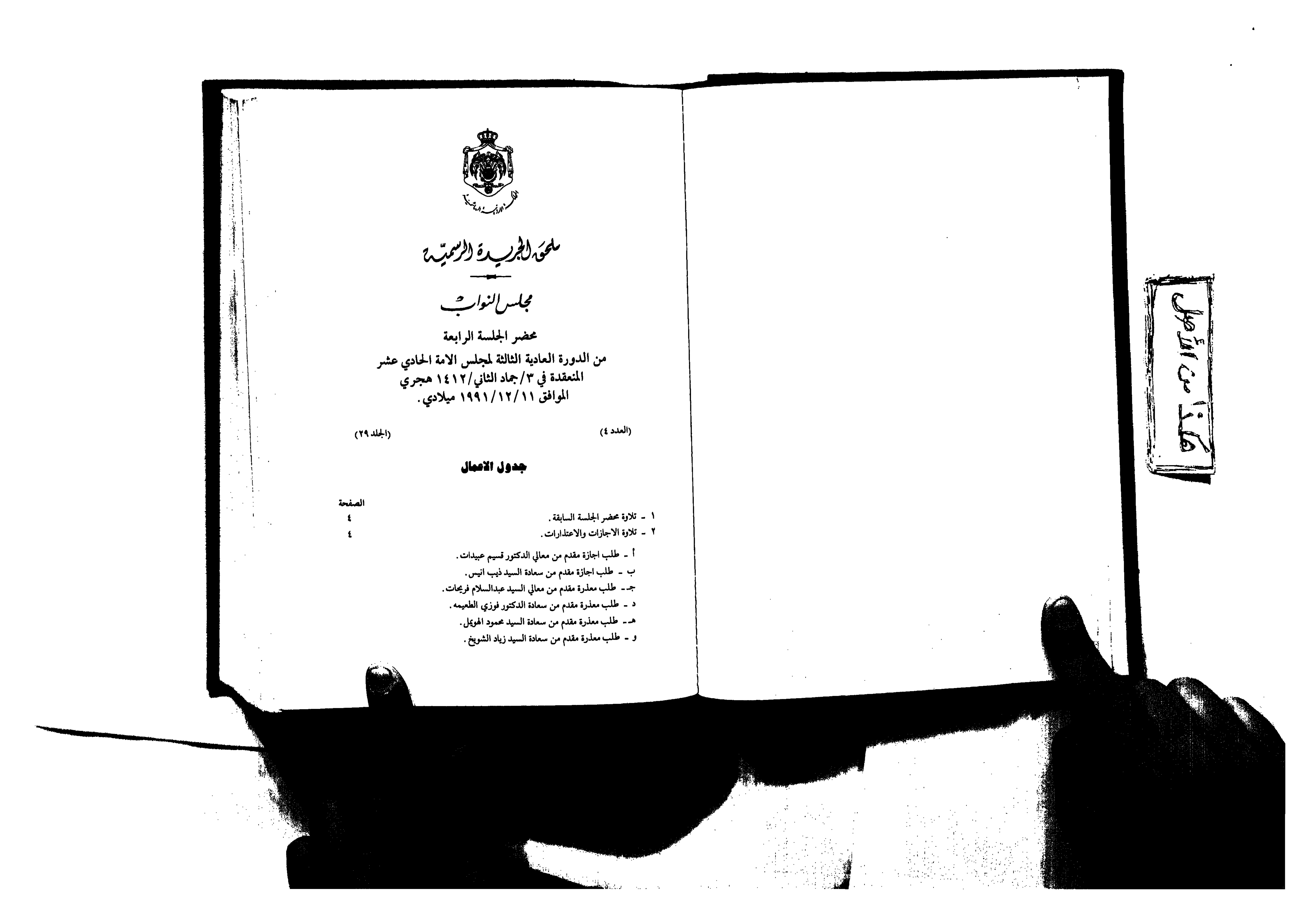


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر
المنعقدة في ٣/جماد الثاني/١٤١٢ هجري
الموافق ١١/١٢/١٩٩١ ميلادي .

(العدد ٤) (المجلد ٢٩)

جدول الاعمال

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٣/جماد الثاني/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩١/١٢/١١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء الساده: احمد قطيش، عيسى مدانات، طاهر المصري، ذيب انيس، د. قسيم عبيدات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عبدالباقي جمو، زياد الشويخ، محمود هويمل، عبدالسلام فريحات، محمد المعرعر، د. فوزي الطعيمه.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: ليث شبيلات، سليمان عرار.

وتغيب بمهمة رسمية: د. سعد حدادين، احمد الكفاوين، جمال حداد، منصور سيف الدين، داود قوجق.

وحضر من الحكومة :

١ . سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ ـ معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ ـ معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ ـ معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٥ ـ معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٦ . معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.
٧ . معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٨ . معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.
٩ . معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
١٠ ـ معالي السيد يوسف الميضين: وزير العدل.
١١ ـ معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
١٢ ـ معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
١٣ ـ معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٤ ـ معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٥ ـ معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير دولة.
١٦ ـ معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٧ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
١٨ ـ سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٩ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٢٠ ـ معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢١ ـ معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢٢ ـ معالي السيد سلطان العدوان: وزير الدولة.

٢٣ ـ معالي الدكتور محمود السمره: وزير الثقافة.

٢٤ ـ معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.

٢٥ ـ معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٦ ـ معالي الدكتور فايز الخصاونه: وزير الزراعة.

٢٧ ـ معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة. الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس.

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته.

السيد الامين العام:

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ ـ طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور قسيم عبيدات.

ب ـ طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب أنيس.

جـ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد زياد الشويخ.

د ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد محمود هويمل.

هـ ـ طلب معذرة مقدم من سماحة النائب السيد عبدالباقي جمو.

و ـ طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد عبدالسلام فريحات.

ز ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد محمد المعرعر.

ح ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب المحترمون؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ ـ الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢، يلقية معالي وزير المالية.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يسرني ان اتقدم الى مجلسكم الكريم

بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢. ان من ابرز معالم هذا المشروع هو الزيادة البينه في حجم الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي واعطائه اولوية خاصة للتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية والاساسية للمواطنين كافة والعمل على تحسين مستوى المعيشة لذوي الدخول المحدودة والمتدنية والمساهمة في معالجة البطالة وجيوب الفقر والموارد المائية ومشاكل البيئة.

كما ان من المعالم الرئيسية لهذا المشروع هو دعم المجهود الوطني لاستئناف النمو الاقتصادي الصحي المستمر وزيادة الاعتماد على الذات ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني والتي تعمقت ابعادها نتيجة لاحداث الخليج.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان وثيقة مشروع قانون الموازنة العامة التي بين ايديكم تعكس السياسات المالية التي ستعتمدها الحكومة من جهة والخدمات الاساسية التي ستوفرها للمواطنين وتطوير المرافق الخاصة بها وتشجيع الاستثمارات الانتاجية من جهة اخرى.

كما تظهر دور الحكومة في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وهي بحق تعتبر مجموعة من القرارات والبرامج والاجراءات التي لها تأثير كبير على حياة المواطنين ليس خلال فترة تنفيذ الموازنة فقط بل تتعداها الى سنوات لاحقة.

ان محدودية الموارد وقلتها امام ضخامة الاعباء المالية التي تتطلبها المرحلة الراهنة والتي يصعب تلبيتها بالكامل جعلت حسن استخدام الموارد وتوزيعها على مختلف القطاعات بشكل عادل الركيزة الاساسية لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢. وان الدارس لهذا المشروع يلاحظ انه بالرغم من تزايد النفقات العامة والتي تؤدي بالتالي الى تعاظم اسهامات الحكومة في حياة المواطنين على مختلف الاصعدة فان العبء المالي على المواطنين لم يتزايد بشكل مواز.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تعلمون أن المملكة شرعت في عام ١٩٨٩ بتنفيذ برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي متوسط المدى للسنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ساهم في عودة الاستقرار النقدي والمالي وتوفير العملات الاجنبية لتلبية احتياجات المواطنين واعادة بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية الا ان احداث الخليج وما نجم عنها من اثار سلبية حادة على الاقتصاد الوطني ادت الى ايقاف العمل بهذا البرنامج والى تحميل الاقتصاد الوطني اعباء اضافية نتيجة لعودة الاردنيين العاملين في الدول المجاورة وتعميق الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني.

كما نتج عن هذه التطورات السلبية تراجع في ملاءة الاردن المالية في المجتمع الدولي اذ توقفت بعض المؤسسات الدولية وصناديق التنمية في بعض الدول الصديقة عن تقديم القروض والكفالات للمشاريع التنموية الاردنية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لحماية الاقتصاد الوطني من التعرض ثانية لازمة مشابهه لما حدث في نهاية عام ١٩٨٨ ولتمكين الاردن من عدم تحمل اعباء ديونه الخارجية حاليا ولتحقيق مزيد من الاعتماد على الذات اقتصاديا وماليا ولتحسين ملاءة الاردن المالية دوليا فقد تم اعداد برنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي الشامل متوسط المدى للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨، باعتماد اطار اقتصادي كلي يضمن استئناف النمو الصحي والمستمر الذي يوفر مزيدا من فرص العمل ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية وتخفيف اعباء خدمة الديون الخارجية ويؤدي الى المزيد من استعادة الثقه بالاقتصاد الوطني والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والاستمرار في بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبيه.

وقد تم بحث هذا البرنامج مع المؤسسات الدولية لضمان الحصول على الدعم الخارجي من المجتمع الدولي بما يجنب الاردن تحمل اعباء خدمة دينه الخارجي حاليا ويوفر الموارد المالية الخارجية لدعم ميزان المدفوعات وبناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية بعد توقف الدعم العربي وتراجع قيمة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج.

وفيما يلي عرض للعناصر الرئيسية لهذا البرنامج:

١ - زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ليتجاوز (٣٪) عام ١٩٩٢ وليستمر في الارتفاع التدريجي لضمان توفير مزيد من فرص العمل.

٢ - زيادة نسبة مجمل الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل تدريجي لترتفع من (١ر٢١٪) عام ١٩٩٢ الى (١ر٢٣٪) عام ١٩٩٨ وسيتم تنشيط دور القطاع الخاص لتمكينه من رفع نسبة استثماراته من (٨ر١١٪) عام ١٩٩٢ الى (١ر١٦٪) عام ١٩٩٨ مع التركيز على الاستثمارات التي تؤدي الى توفير مزيد من فرص العمل والى زيادة حجم الصادرات وانتاج السلع الاحلالية.

٣ - تخفيض معدل التضخم السنوي بشكل مستمر لتصل نسبته في عام ١٩٩٧ الى نصف ما هي عليه في عام ١٩٩١، علما بأن الرقم القياسي للاسعار ارتفع خلال العشرة اشهر الاولى من عام ١٩٩١ بحوالي (٧ر٦) نقطة اي ما نسبته (١ر٤٪)، اما المعدل العام الشهري للرقم القياسي خلال تلك الفترة بالمقارنة مع مثيلتها من عام ١٩٩٠ فقد ارتفع بما نسبته (٤ر٨٪).

٤ - تخفيض عجز الموازنة تدريجيا من حوالي (١٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١ الى (٥٪) عام ١٩٩٧ وذلك من خلال تحسين الايرادات كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي من (٢ر٢٦٪) عام ١٩٩٢ الى (٣٠٪) عام ١٩٩٨ وتخفيض النفقات كنسبة من هذا الناتج من حوالي (٤٠٪) عام ١٩٩٢ الى (٣٥٪) عام ١٩٩٨ مع المحافظة على توفير الخدمات الاساسية

التعليمية والصحية والاجتماعية الاخرى.

٥ - تخفيض العجز في الميزان التجاري من (٧ر٢٧٪) عام ١٩٩٢ الى (٧ر١١٪) عام ١٩٩٨ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الصادرات الوطنية بشكل تدريجي من (١ر٢٨٪) عام ١٩٩٢ الى (٥ر٣٠٪) عام ١٩٩٨ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع التركيز على الصادرات السلعية من المواد المصنعة والتعدينية والصادرات الزراعية وتخفيض المستوردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (٧ر٥٥٪) عام ١٩٩٢ الى (٣ر٤٢٪) عام ١٩٩٨.

٦ - تخفيض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات بدون التحويلات الرسمية من (٢٤٪) في عام ١٩٩١ الى حوالي (٢٪) عام ١٩٩٧ والى وضع التوازن عام ١٩٩٨.

٧ - الاستمرار في تنفيذ السياسات المالية والنقدية التي تؤدي الى زيادة بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية بحيث تكون كافية لتغطية متطلبات المملكة من هذه العملات لتعزيز الثقة بسعر صرف الدينار الاردني والمحافظة على استقراره.

٨ - ضبط الائتمان الوطني بما يتفق واحتياجات برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي ويضمن عدم التوسع في الائتمان على نحو يزيد من الضغوط التضخمية مع وضع القيود المشدده على اقتراض الحكومة ومؤسساتها من الجهاز المصرفي لتوفير مزيد من فرص الائتمان للقطاع الخاص لتمكينه من زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

٩ - تصحيح الاوضاع المالية والادارية للمؤسسات العامة وخاصة العاملة منها في مجال الكهرباء والمياه والنقل.

١٠ - تحسين مستوى معيشة ذوي الدخول المتدنية والتصدي لمشكلة جيوب الفقر وتقليصها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تدل المؤشرات الاقتصادية الاولية لعام ١٩٩١ ان الاقتصاد الاردني قد حقق بعض النجاح في استيعاب الاثار السلبية التي نجمت عن احداث الخليج وان القطاعات المالية والخارجية والنقدية شرعت في التحسن وان معظم القطاعات الانتاجية بدأت تتجه نحو تحقيق النمو، وفيما يلي تقييم اولي للاوضاع الاقتصادية لهذه السنة:

١ - الناتج المحلي الاجمالي

تشير التقديرات الاولية الى ان الناتج المحلي الاجمالي سيحقق خلال عام ١٩٩١ نموا حقيقيا تصل نسبته الى حوالي (١٪)، فقد اظهر الرقم القياسي للانتاج الصناعي خلال الربع الثالث من عام ١٩٩١ نموا ملحوظا بالمقارنة مع النصف الاول من نفس العام بلغت نسبته (٢٩٪) وما نسبته (٢٪) بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٠.

وتدل المؤشرات الاولية ان القطاع

الصناعي سيحقق خلال عام ١٩٩١ نموا ايجابيا بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، مما يؤكد تجاوز هذا القطاع للمصاعب التي تعرض لها نتيجة احداث الخليج. اما بقية قطاعات الاقتصاد الوطني فقد تعرض انجاز بعضها الى التراجع، وخاصة قطاع الزراعة لعدة اسباب منها سوء الاحوال الجوية، وقطاع التعدين بسبب تراجع صادرات الفوسفات الى دول اوروبا الشرقية نتيجة للتحولات السياسية التي شهدتها تلك الدول. وفي المقابل ستحقق القطاعات الاخرى نموا معتدلا بالمقارنة مع عام ١٩٩٠.

٢ ـ المالية العامة

تمكنت الحكومة من ادارة المالية العامة لسنة ١٩٩١ على نحو ادى الى تحسين الايرادات وضبط النفقات ومن ثم تخفيض عجز الموازنة والحد من الاختلالات في الاقتصاد الوطني بقدر المستطاع مما اسهم بشكل فاعل في المحافظة على احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وانخفاض معدل التضخم.

واذا ما استثنينا الموازنة الطارئة التي شكلت جزءا من الموازنة العامة للدولة والتي تم تمويلها بالكامل من الموارد الخارجية فأن عجز الموازنة لسنة ١٩٩١ قبل المنح الخارجية وقبل التمويل قدر بمبلغ (٣٦٦٫٧) مليون دينار مقابل (٣٢٠٫٢) مليون دينار لعام ١٩٩٠ في حين يقدر ان يبلغ عجز الموازنة حوالي (٢٦٧٫٨) مليون دينار فقط اي بانخفاض نسبته حوالي (٢٧٪) عن المقدر ويعتبر ذلك انجازا كبيرا تم تحقيقه في ظل الاوضاع التي سادت.

وقد جاء هذا التحسن في الاداء المالي نتيجة زيادة الايرادات المحلية بما نسبته (١٣٫٣٪) عن المبلغ المقدر لها في قانون الموازنة العامه لسنة ١٩٩١ حيث قدرت هذه الايرادات بمبلغ (٧٠٢٫٥) مليون دينار في قانون الموازنة دون الملحق في حين اعيد تقديرها بحوالي (٧٩٦٫١) مليون دينار بزيادة نسبتها (٧٪) عن عام ١٩٩٠.

كما تجاوزت المنح المالية المنح المقدرة بالموازنة لسنة ١٩٩١ اذ اعيد تقديرها بمبلغ (٢٣٦٫٢) مليون دينار مقابل مبلغ (١٦٧) مليون دينار لعام ١٩٩٠ اي بزيادة مقدارها (٨٦٫٢) مليون دينار ونسبتها (٥٧٫٥٪) عن المقدر في قانون الموازنة وقد جاء هذا التحسن نتيجة للجهود المكثفة التي بذلت على مختلف المستويات لتعويض الاردن عن جزء من خسائره نتيجة لاحداث الخليج.

اما بالنسبة للنفقات الجارية فقد تم تقديرها بما في ذلك النفقات المقدره بملحق قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ بحوالي (٩١٤٫٥) مليون دينار في حين اعيد تقديرها بحوالي (٩٠٩٫٨) مليون دينار اي بزيادة نسبتها حوالي (٨٪) عن عام ١٩٩٠

نتيجة الاعباء الاضافية التي تم تحملها لاستيعاب اثار ازمة الخليج وعودة العاملين الاردنيين من الخارج.

٣ ـ ميزان المدفوعات

تظهر المؤشرات الاوليه لتجارة الاردن الخارجية تحقيق انخفاض ملموس في عجز الميزان التجاري، اذ يقدر ان ينخفض هذا العجز خلال عام ١٩٩١ ليصل الى (١٢٦٢) مليون دولار مقابل عجز مقداره (١٦٦٨) مليون دولار عام ١٩٩٠. ويأتي هذا التحسن في عجز مقداره (١٦٦٨) مليون دولار عام ١٩٩٠. ويأتي هذا هذا التحسن في عجز الميزان التجاري نتيجة للانخفاض الملحوظ الذي شهدته مستوردات الاردن لعام ١٩٩١ والتي يقدر ان تصل الى (٢٣٠٠) مليون دولار مقابل (٢٧٣٢) مليون دولار لعام ١٩٩٠.

اما الصادرات الوطنية، فمن المتوقع ان تنخفض من (١٠٦٤) مليون دولار عام ١٩٩٠ الى (١٠٣٨) مليون دولار خلال عام ١٩٩١. ويعزى هذا الانخفاض المتوقع في الصادرات الى تراجع قيمة صادرات الاردن من الفوسفات والى اغلاق الاسواق المجاورة امام الصادرات الوطنيه.

ومن جهة اخرى، من المتوقع ان يظهر فائض ميزان الخدمات خلال عام ١٩٩١ تراجعا كبيرا ليصل الى (٢٣٠) مليون دولار مقابل (٤٩٣) مليون دولار عام ١٩٩٠. ويعكس ذلك التراجع الكبير الذي لحق بقطاعات الخدمات وخاصة قطاع السياحة وقطاع النقل وقطاعات الخدمات التجارية الاخرى والانخفاض الحاد الذي اصاب تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بسبب احداث الخليج.

اما فيما يتعلق بحجم الحوالات بدون مقابل (المنح) فعلى الرغم من التوقف التام للدعم العربي المقدم للخزينة، فقد حافظت هذه المنح على مستوى مقبول نتيجة للدعم المالي الذي تلقاه الاردن من الاسرة الدولية وخاصة من المجموعة الاوروبية والحكومة الالمانية.

وعلى العموم، فمن المتوقع ان يشهد ميزان المدفوعات الاردني خلال عام ١٩٩١ فائضا كبيرا وذلك بالرغم من تراجع الفائض المتحقق في قطاعات الخدمات وتوقف الدعم المالي العربي. ويعود سبب الفائض المتوقع في ميزان المدفوعات لعام ١٩٩١ الى الدعم المالي المقدم للاردن من المجتمع الدولي وتحويل جزء من مدخرات الاردنيين العائدين من الكويت للاردن.

٤ ـ سعر صرف الدينار الاردني والاحتياطيات من العملات الاجنبية:

حافظ سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية على استقراره خلال عام ١٩٩١ وذلك بالرغم من المعوقات والضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الاردني. فقد تراجع سعر صرف الدينار

مقابل الدولار الامريكي بنسبة (٢ر٣٪) خلال العشرة شهور الاولى من العام الحالي، في حين حقق ارتفاعا نسبته (٩ر٣٪) في المتوسط مقابل العملات الاجنبية الرئيسية الاخرى. ومما اسهم في تحقيق هذا الاستقرار تمكن الاردن من اعادة بناء احتياطياته من العملات الاجنبية بحيث وصل صافي احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية الحرة في نهاية شهر تشرين الاول الى (٨٧٨) مليون دولار مقابل حوالي (٢٢١) مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٠. واذا ما اضيفت ودائع البنوك التجارية بالعملات الاجنبية لدى البنك المركزي فسترتفع هذه الاحتياطيات الى حوالي (١٦٠٠) مليون دولار علما بأن هذه الاحتياطيات لا تشمل ما يحتفظ به البنك المركزي من الذهب وكذلك الديون المترتبه للاردن على الخارج تنفيذا لاتفاقيات الدفع. ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة لفترة تزيد عن اربعة اشهر، وهذه الفترة تعتبر مريحة بالمقاييس الدولية.

٥ ـ التضخم والاجور

شهد الاتجاه العام للاسعار مزيدا من الاستقرار خلال العشرة شهور الاولى من عام ١٩٩١ اذ ارتفع الرقم القياسي للاسعار من (١ر١٦٢) نقطة في نهاية عام ١٩٩٠ الى (٨ر١٦٨) نقطة في نهاية شهر تشرين اول من هذا العام اي بزيادة نسبتها (١ر٤٪). ولدى مقارنة هذه النسبة مع نسبة الارتفاع في المستوى العام للاسعار خلال العشرة شهور الاولى من العام السابق ١٩٩٠ والبالغة (٣ر٦٪) نجد اننا حققنا تحسنا في المستوى العام للاسعار بنسبة (٢ر٢٪).

واذا ما تمت مقارنة المعدل العام الشهري للارقام القياسية خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام مع مثيلاتها من العام السابق فأن الارتفاع في مستوى الاسعار يبلغ (٨ر٤٪). ولم تظهر اي من البنود التي تشكل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة زيادات كبيرة تلفت النظر.

ان دائرة الاحصاءات العامة تقوم في الوقت الحاضر باجراء مسح للاجور في جميع المؤسسات التي يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة عمال، وفي غياب نتائج هذه الدراسة فأن تحليل حسابات الدخل القومي تعطي بعض المؤشرات حول تطور حصة العاملين من الناتج المحلي الاجمالي اذ تدل الارقام الاولية لهذه الحسابات ان حصة الاجور في عام ١٩٨٨ كانت (٨٩٩) مليون دينار ارتفعت الى (١ر٩٣٤) مليون دينار عام ١٩٨٩ اي بنسبة (٤٪) في حين ارتفعت عام ١٩٩٠ الى (١٠٢٢) مليون دينار اي بنسبة (٤ر٩٪).

وباعتماد ارقام قوة العمل كما يظهرها التقرير السنوي لوزارة العمل يتبين بان معدل الاجر النقدي السنوي للعامل بلغ

عام ١٩٨٨ (٤ر١٧٢٤) دينار ارتفع الى ١٧٨٤٫٣) دينار اي بنسبة (٤ر٣٪) والى (٥ر١٩٤٩) دينار عام ١٩٩٠ اي بنسبة (٣ر٩٪).

٦ ـ البطالة

ما زال الاقتصاد الاردني يعاني من مشكلة البطالة التي تفاقمت حدتها نتيجة لاحداث الخليج وما رافقها من افرازات سلبية ادت الى تعميقها.

فقد بلغ عدد الذين لم يحصلوا على عمل من المتقدمين بطلبات التوظيف خلال عام ١٩٩٠ والعشرة اشهر الاولى من عام ١٩٩١ لكل من ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل حوالي (٤٩) الفا و (٦٣) الفا على التوالي اي بزيادة نسبتها (٢٨٪)، وتركزت معظم الزيادة في الطلبات المقدمة لديوان الخدمة المدنية والتي تشكل نسبة الاناث ما يزيد على (٦٨٪) منها. كما سيرد فيما بعد فان احد المرتكزات الرئيسية التي اعتمدها مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم هو المساهمة في الحد من تفاقم مشكلة البطالة من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي تشمل:

- زيادة الانفاق الرأسمالي لتنشيط الاقتصاد الوطني ليوفر مزيدا من فرص العمل.
- رصد المخصصات الكافية لاحداث (٦٣٠٠) وظيفة جديدة ولتغطية الوظائف الشاغرة.
- دعم مؤسسة التدريب المهني لتوسيع نشاطاتها.
- تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل.
- توفير المخصصات اللازمة لدعم المجهود الحكومي لتوفير مزيد من فرص العمل للاردنيين في الخارج.
- التركيز على المشاريع الحكومية المكثفة للعماله.

كما سيساهم في التخفيف من حدة البطالة الزيادة المتوقعة في النشاط الاقتصادي خلال عام ١٩٩٢ اذ من المتوقع ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي نموا حقيقيا قد تتجاوز نسبته (٣٪).

وسيعزز ذلك الزيادة المتوقعة في استثمارات القطاع الخاص الناتجه عن البرامج التي تبنتها الحكومة لدعم الاستثمار بالتعرف على المشاريع الجديدة والترويج لها وتوفير التمويل التنموي ضمن الاطار الاقتصادي الكلي الذي حدده برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي. كما وتتضمن هذه البرامج تخصيص مبالغ من المنح الفنية لفتح اسواق جديدة ورفع سوية الانتاج لتتفق مع متطلبات هذه الاسواق ودعم صناعة الالبسة الجاهزة وتقديم تسهيلات اضافية من خلال عمليات رد الرسوم واعفاء قطع الغيار للصناعات التصديرية واعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار.

٧ ـ المديونية الخارجية وخدمتها

قامت الحكومة بمجهود كبير لشرح الاعباء المالية التي تترتب على الاردن نتيجة لمديونيته الخارجية وستستمر في السعي

لتخفيض اعبائها بشتى الوسائل الممكنة.

ونتيجة للظروف الطارئه التي نجمت عن احداث الخليج لم تتمكن الحكومة من اعادة جدولة قروضها الممنوحة من حكومات اجنبية لعام ١٩٩١ حيث يقدر ان تبلغ قيمة اقساط القروض المستحقة الدفع وغير المسدده في نهاية هذا العام حوالي (٤٠٠) مليون دولار بعد ان تم تسديد اقساط القروض المستحقة للمؤسسات الدولية وجزء من اقساط القروض الاخرى بشكل انتقائي لان دفع المنح الخارجية التي قدمت للاردن والسحب من القروض الاكثر تيسيرا كانا مشروطين بتسديد اقساط القروض التي يستحق دفعها.

وستعمل الحكومة على اعادة جدولة حوالي (١٥٠٠) مليون دولار في بداية عام ١٩٩٢ بشروط ميسرة تمنح الاردن فترة امهال مدتها عشر سنوات، ويمثل هذا المبلغ الاقساط والفوائد التي لم يتم تسديدها حتى نهاية عام ١٩٩١ وتلك العائدة لعام ١٩٩٢ والنصف الاول من عام ١٩٩٣ مع السعي لتخفيض هذه الاقساط او فوائدها. علما بأن القروض التي تقدمها المؤسسات الدولية والاقليمية لا تخضع لاعادة الجدولة ولم تدرج ضمن المبلغ المنوي اعادة جدولته.

اما بالنسبة لحجم مديونية الاردن الخارجية فقد كان الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد في نهاية عام ١٩٩٠ (٨ ٢٣٦) مليون دولار وذلك باعتماد اسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٨٩ ولا يشمل ذلك قيمة الفوائد على هذه القروض بما فيها قيمة الفوائد التي تمت الموافقة على اعادة جدولتها والبالغة حوالي (٨٦) مليون دولار.

وباعتماد نفس اسعار العملات الاجنبية كما كانت عليه في نهاية عام ١٩٨٩ فأن المديونية الخارجية كما هي بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ تقدر على النحو التالي:

- الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد ٧٩٦٤ مليون دولار.
- الرصيد الملتزم به وغير المسحوب ١٠٨٩ مليون دولار.
- الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد ٦٨٧٥ مليون دولار.

ولا تشمل الارقام المبينة اعلاه فوائد هذه القروض بما فيها الفوائد التي استحقت وسيتم السعي لاعادة جدولتها والبالغة حوالي (١٧٠) مليون دولار ويتضح ان حجم المديونية بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ قد انخفض بحوالي (٣ر٥٪) عن نهاية عام ١٩٩٠ ويعتبر هذا الانخفاض تطورا ايجابيا اذا ما اخذ بعين الاعتبار ان القسم الاكبر من الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي للاردن بسبب احداث الخليج جاء على شكل قروض ميسرة مما ادى الى زيادة حجم القروض الاجنبية الا ان الغاء بعض القروض السلعية التي كان متعاقدا عليها وبعضها منفذ جزئيا ادى الى تخفيض المديونية الخارجية.

واذا ما اعيد تقييم حجم المديونيه الخارجيه باسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار كما هي بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ فأنها تقدر على النحو التالي:

- الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد ٨١٧٣ مليون دولار.
- الرصيد الملتزم به وغير المسحوب ١١٤٠ مليون دولار.
- الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد ٧٠٣٣ مليون دولار.

ومما يجدر ذكره هنا انه اذا ما اخذ بعين الاعتبار تطور صافي موجودات المملكة من العملات الاجنبيه التي ارتفعت بحوالي (٧٠٠) مليون دولار عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٠ فأن حصيلة حجم المديونية وصافي الموجودات الاجنبيه معا تظهر حدوث تحسن كبير في القطاع الخارجي عما كان عليه في السنوات السابقة.

وعند تحليل المديونية الخارجيه يتضح ان هنالك تطورات ايجابية اخرى قد تم تحقيقها ويمتد اثرها الى سنوات مقبله يمكن تفصيلها كما يلي:

١ - ستنخفض اقساط القروض التي تستحق خلال السنوات ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ من (٦ ٣٥١) مليون دولار الى (٥ ٥٩٥) مليون دولار اي بانخفاض نسبته حوالي (١٢٪).

٢ - كما يقدر ان تنخفض الفوائد خلال نفس الفترة من (٢ ٨٥٥) مليون دولار الى (٢ ٢٧٦) مليون دولار اي بانخفاض نسبته حوالي (٢٠٪) باعتماد اسعار الفائدة السائدة بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١.

٣ - لقد تم تخفيض معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة من (٧ر٣٨٪) عام ١٩٩٠ الى (٦ر٦١٪) عام ١٩٩١ وفي حال استبعاد القروض التي تحكمها الفوائد المتغيرة فأن النسبة ستنخفض من (٦ر٧٣٪) عام ١٩٩٠ الى (٤ر٠٧٪) عام ١٩٩١.

ان نتيجة هذه التطورات الايجابية على اعادة هيكلة الديون الخارجية سوف تساعد في تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني. وستستمر الحكومة في اتباع هذا النهج مع السعي للاستفادة من افضل الاساليب الممكنه التي تؤدي الى تخفيض حجم المديونيه او تخفيف اعبائها بما في ذلك عمليات شراء الدين باسعار خصم مناسبه او عمليات تحويل الدين الى استثمارات جديدة او تحويله الى دين اخر يتمتع بشروط اكثر تيسيرا يتم تسديده من خلال تصدير سلع وطنية او بالعمله المحلية مع عدم قابلية تحويلها الى الخارج.

٨ - المديونيه الداخلية وخدمتها

تشير سجلات وزارة المالية ان حجم المديونية الداخلية في نهاية عام ١٩٩١ بالمقارنه مع نهاية عام ١٩٩٠ سينخفض بمبلغ (٦ر٦٧) مليون دينار نتيجة

لانخفاض الاقتراض من البنوك ومؤسسة الضمان الاجتماعي وتحقيق فائض في الحسابات التابعه للخزينه لدى البنك المركزي ويظهر الجدول التالي تطور هذه المديونية :

بالمليون دينار

	١٩٩٠	١٩٩١
- القروض من البنوك ومؤسسة الضمان الاجتماعي	١٠٩ر٢	٨٩ر٥
- قروض ادوات الدين العام الداخلي	٤٤٦ر٥	٤٤٦ر٥
- سلفة البنك المركزي الاستثنائيه	٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠
- سلفة البنك المركزي العادية	١٧٣ر٥	١٧٥ر٦
- ارصدة حسابات اخرى دائنه تابعة للخزينه	-	(٥٠ر٠)
المجموع	١١١٩ر٢	١٠٥١ر٦

لقد التزمت الحكومة بعدم التوسع في الاقتراض الداخلي خلال عام ١٩٩١ وبقيت هذه المديونية ضمن الحدود التي يسمح بها قانون الدين العام وقانون البنك المركزي وقانون الموازنة العامه لسنة ١٩٩١.

وسوف تستمر الحكومة في هذا النهج خلال عام ١٩٩٢ كما ستسعى الى التنويع في ادوات الدين الداخلي بادخال اذونات خزينة مدتها سنة واحدة كما سيتم بيع جزء من اصدارات الاذونات بالمزاد العلني لتخفيض كلفة مديونية الخزينة.

لقد حققت ادارة القروض المحليـة والخارجية التي انتهجتها الحكومة مزيدا من الاستقرار المالي والنقدي في المملكة وحدت من توسيع الاختلالات الاقتصادية بقدر الامكان في اطار وفر المتطلبات المالية الاساسية للحكومة واجهزتها المختلفة بما في ذلك تلبية متطلبات النفقات الطارئه التي فرضتها التحديات الخارجية التي تعرض لها وطننا الحبيب.

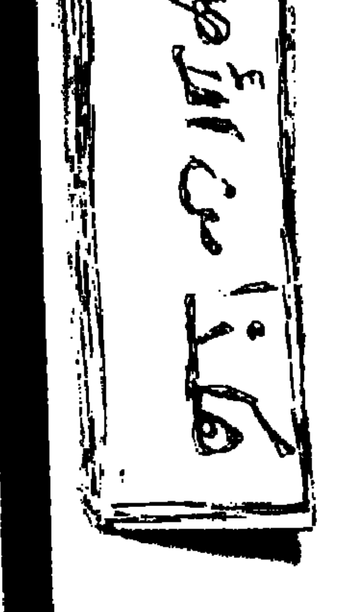
معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

بما ان المؤشرات الاولية الحالية لاساسيات الاقتصاد الاردني تظهر ان الاردن قد شرع في تجاوز تداعيات الازمة وبدأ اقتصاده في تحقيق نمو حقيقي فأنه من المتوقع ان يشهد عام ١٩٩٢ بداية عودة الانتعاش للاقتصاد الوطني مع المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وفيما يلي التوقعات للفعاليات الاساسية في الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢ :-

١ - زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة قد تتجاوز (٣٪) وسيساهم في ذلك زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وقطاع التعدين وخاصة بعد اعادة فتح معظم الاسواق المجاوره امام الانتاج الاردني.

٢ - حدوث تحسن مرضٍ في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وخاصة اذا ما انتعش الطلب على خامات الفوسفات الاردني وكان الانتاج الزراعي الاردني



كافيا لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير.

٣ - حدوث تحسن في ميزان الخدمات نتيجة لشروع الحركة السياحية وقطاع النقل في الانتعاش الا ان التحسن في حجم حوالات الاردنيين العاملين في الخارج قد يكون هامشيا.

٤ - محافظة سعر صرف الدينار على استقراره مع الاستمرار في بناء احتياطيات المملكة وذلك اذا ما تم اعادة جدولة القروض الخارجية المقدمة للأردن كما جاء سابقا.

٥ - استمرار الاستقرار في مستوى الاسعار وسيطرأ انخفاض على معدل ارتفاع الارقام القياسية لتكاليف المعيشه.

٦ - تقلص عجز الموازنه قبل المنح الخارجية بالارقام المطلقه وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

٧ - بالرغم من ان الاقتصاد الوطني سيظهر قدرة افضل على توفير مزيد من فرص العمل الا انه سيستمر في المعاناه من ارتفاع نسبة البطالة.

٨ - سيطرأ ارتفاع على حجم المديونية الخارجية وذلك لضرورة توفير موارد خارجية اضافية لتحل محل الدعم العربي وتقلص حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وسيعتمد ذلك الى حد كبير على مدى قيام المجتمع الدولي ومؤسساته بتقديم منح للاردن بدلا من القروض الميسرة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يعتبر مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ خطة السنة الاولى من برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي الذي وفر مستوى مناسبا من الانفاق الجاري والرأسمالي ليلبي متطلبات هذه المرحلة الاقتصادية وقد جاء هذا المشروع معتمدا على المرتكزات والتوجهات الرئيسيه التالية :

١ - الاستمرار في دعم قواتنا المسلحة واجهزة الامن المختلفة التي هي درع الوطن وحصنه المنيع والركيزة الاساسية للاستقرار والتنميه.

٢ - رصد المبالغ الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية وضمان رفع سويتها في مجال الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى بشكل يتعذر معه تبرير عدم تقديم هذه الخدمات بشكل مناسب لنقص الموارد المالية الضرورية اذ تم زيادة اجمالي مخصصات وزارة الصحة الجارية والرأسمالية لسنة ١٩٩٢ بحوالي (٢٣ر٢) مليون دينار او ما نسبته (٤٤ر٥٪) عن اعادة التقدير لسنة ١٩٩١ وزيادة اجمالي مخصصات وزارة التربية والتعليم بحوالي (١١ر٧) مليون دينار او ما نسبته (١١ر٣٪) في حين تمت زيادة مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية بما نسبته حوالي (١٩٪).

٣ - رفع مستوى ذوي الدخول المحدودة والتوسع في تحسين اوضاع ذوي الدخول المتدنية والحد من جيوب الفقر من خلال :

- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنيه اذ تم رصد مبلغ (٨) مليون دينار لسنة ١٩٩٢ لغايات تقديم المعونات فقط بالاضافة الى توفير مبلغ (٣) مليون دينار من موازنة هذا العام لصندوق التنمية والتشغيل لاستخدامها في تمويل مشاريع التأهيل الاسري المهني.
- توفير المخصصات اللازمة لتحسين اوضاع الموظفين العاملين في الاجهزة المدنية والعسكرية والمتقاعدين اصليين وفرعيين حيث تم تخصيص مبلغ (٤٥) مليون دينار لهذه الغاية.
- رصد المخصصات الضرورية للاستمرار في توفير المواد التموينية الاساسية باسعار مدعومة والاستمرار في تقديم الدعم اللازم للمؤسستين الاستهلاكيتين العسكرية والمدنية.
- الاستمرار في تقديم الدعم الضروري لقطاع الاسكان الرسمي المدني والعسكري.

٤ - المساهمة في معالجة مشكلة البطالة مساهمة فاعله من خلال:

- رصد المخصصات الكافية لاحداث ما يزيد على (٦٣٠٠) وظيفة جديدة اضافة الى الوظائف التي سيتم توفيرها من خلال موازنات المؤسسات العامة المستقلة التي لم تدرج ضمن قانون الموازنة العامة.
- اعادة رصد المخصصات المالية لتغطية الوظائف الشاغره التي لم يتم تعبئتها هذا العام والتي تزيد على (٢٠٠٠) وظيفه.
- توفير انفاق رأسمالي مرتفع الامر الذي سيؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير مزيد من فرص العمل.
- زيادة دعم مؤسسة التدريب المهني ليصل الى (٤ر٣) مليون دينار لتمكينها من انشاء وتجهيز ستة مراكز جديدة والتوسع في برامج التدريب وادخال تخصصات جديدة وبحيث تزيد طاقتها الاستيعابية لتصل الى حوالي (١٦٠٠٠) متدرب سنويا بعد ان استطاعت رفع قدرتها من (١٠٠٠٠) متدرب عام ١٩٩٠ الى (١٤٠٠٠) متدرب عام ١٩٩١.
- رصد المخصصات اللازمة لدعم المجهود الحكومي في توفير مزيد من فرص العمل للاردنيين في الخارج.
- تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل في مجال توفير مزيد من فرص العمل بدعم موارده المالية بشكل كبير من المنح الخارجية وفائض المنح العينيه من الحبوب وذلك بالاضافة الى الدور الذي سنقوم به في تمويل برامج التأهيل الاسري للحد من اتساع جيوب الفقر كما اشير اليه سابقا.
- اعطاء الاولويه الخاصة للمشاريع المكثفه للعماله والتي يتم تنفيذها في المحافظات والاقاليم المختلفة خارج العاصمة من خلال مضاعفة المبالغ التي خصصت للطرق القرويه والزراعية وصيانة الطرق وزيادة المخصصات بشكل ملحوظ للتوسعات المدرسية واقامة المراكز الصحية

وقد وفرت مخصصات كافيه للابنيه الحكومية خارج محافظة العاصمه.

٥ - تمويل برامج تهدف الى توفير موارد مائية جديدة للاستعمال المنزلي والصناعي والزراعي والحد من تلوث المياه في وادي الاردن من خلال ضخ مياه الابار لتغذية مخزون السدود ومزج مياهها ولتحقيق ذلك تم رصد حوالي (٥ر٤٢) مليون دينار لسلطة المياه في مشروع القانون الذي بين ايديكم بالاضافة الى رصد حوالي (١٥) مليون دينار لمشاريع سلطة وادي الاردن.

٦ - تجهيز الموارد المالية الذاتية لتغطية النفقات العامة، فمن المتوقع ان تبلغ الايرادات المحلية حوالي (٨٣٢) مليون دينار وستكون كافية لتغطية ما نسبته (٥ر٨٨٪) من النفقات الجارية وبأضافة اقساط القروض المسترده للايرادات المحلية تصبح نسبة التغطية حوالي (٨ر٩٣٪) وهي نسبة مقبولة في اولى سنوات برنامج الانعاش والتصحيح الاقتصادي.

٧ - المساهمة الفاعلة في دعم مسيرة التنمية بزيادة المخصصات للمشاريع الرأسمالية الانمائيه حيث تم رصد حوالي (٣٣٠) مليون دينار دون تسديد اقساط القروض

وتشكل هذه المخصصات ما نسبته حوالي (١٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة جاءت لتساهم في توفير المرافق الاساسية والبنية التحتية الضرورية لدفع عجلة التنمية وتسريعها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تضمنت موازنة عام ١٩٩١ موازنة طارئه بالاضافه الى الموازنه العادية تم وضعها نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مرت على المملكة بلغ مجموع مخصصاتها بما في ذلك ما تم رصده ضمن الملحق بقانون الموازنة العامه لسنة ١٩٩١ مبلغ (٥ر١٨٦) مليون دينار من اصلها مبلغ (٥ر٩١) مليون دينار للاستخدامات الجارية ومبلغ (٩٥) مليون دينار للاستخدامات الرأسمالية ويقدر ان يتم انفاق مبلغ (٢ر١٢٠) مليون دينار خلال هذا العام ١٩٩١ منها (٩ر٧٤) مليون دينار للاستخدامات الجارية ومبلغ (٣ر٤٥) مليون دينار للاستخدامات الرأسمالية.

وقد تم رصد مبلغ (٤ر٢٧) مليون دينار في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ لاكمال مشاريع الموازنة الطارئة التي بوشر بتنفيذها ولم تنته بعد وذلك ضمن الموازنة العادية بهدف ضبط وتقييم الاداء المالي للحكومة وخاصة بعد ان حقق الاردن تقدما ملحوظا في تجاوز ازمة الخليج وتداعياتها.

كما تم ادخال مجموعه من التعديلات على تصنيف الموازنة وخاصة مواد النفقات الرأسماليه حيث تم توحيدها بشكل يمنع التكرار والتضارب ويؤدي الى اظهار البيانات بشكل واضح وتفصيلي. وبهدف توفير معلومات مفصله لكل وزارة او دائرة تم وضع ملخص يظهر مجموع الانفاق التفصيلي لجميع برامجها ومشاريعها الوارده في مشروع القانون.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقا من هـذه المرتكـزات تم تحديـد ابعاد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ وفيما يلي عرض ملخص لارقام اهم بنودها:

١ - قـدر اجمـالي الايـرادات بمبلغ (١٦٣ ١) مليون دينار من اصلها مبلغ (٨٣٢) مليون دينار ايرادات محلية.

٢ - قـدر اجمالي النفقـات بمبلغ (١ر٢٧٠ ١) مليون دينار من اصلهـا مبلغ (٨ر٣٢٩) مليون دينار نفقات رأسمالية.

٣ - قـدر عجز المـوازنة قبـل التمـويـل بمبلغ (١ر١٠٧) مليون دينار.

٤ - قدرت موازنـة التمويـل بمبلغ (١ر٢٧٨) مليون دينار من اصلها مبلغ (١٧١) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الداخليـة والخارجية.

وتفاصيل هذه الابعاد مرفقه بخطابي هذا الذي سيوزع عليكم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ولا يسعني هنـا الا ان أتقـدم بـالشكـر الجزيل الى جميع الدول الشقيقه والصديقة والى المؤسسات الدولية التي ساهمت في دعم اقتصاد هـذا البلد ومكنته من استيعـاب اثار احـداث الخليج ومضاعفاتها بما في ذلك عودة الالاف من ابنائنا العاملين في الخارج.

وكلنـا ثقه بـأن جهـود ابنـاء هـذا البلد وتلاحمهم والتعاون المستمر والمثمر بين الحكومة والقطاعات الاهلية بمختلف مستوياتها ستؤدي الى تعزيز مسيرة التنمية وتمكين اقتصادنا الوطني من استعـادة قوتـه والتصدي للتحـديـات التي يجابهها وتجاوزها بكفاءة واقتدار وبما يوفـر حياة كريمه لمواطنينا.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة اذ تقـدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامه لسنة ١٩٩٢ بعد ان حددت المرتكـزات والابعاد التي اعتمـد عليها هذا المشروع لتؤكد انها تتطلع الى تعاون مثمر مـع مجلسكم الكريم لـدراسـة هـذا المشـروع واقراره ليأتي خير عون على مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها بلدنا العزيز ولرفد مقومات النجاح له تحت راية باني الوطن وراعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم حفظة الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

باسل جردانه

وزير الماليه

جدول مرفق بخطاب الموازنه لسنة ١٩٩٢

ملخص لابعاد قانون الموازنة العامه لسنة ١٩٩٢

أولا: الايرادات	بالمليون دينار
١ - الايرادات الجارية	
- الايرادات المحلية	٨٣٢ر٠
- المنح	٢٧٥ر٠
مجموع الايرادات الجارية	١ ١٠٧ر٠
٢ - الايرادات الرأسمالية	
- اقساط القرض المستردة	٥٠ر٠

- المنح الفنيه لتمويل مشاريع	٦ر٠
مجموع الايرادات الرأسماليه	٥٦ر٠
اجمالي الايرادات	١ ١٦٣ر٠
ثانيا: النفقات	
١ - النفقات الجارية	
- نفقات الجهاز المدني	٢٦٤ر٦
- نفقات الجهاز العسكري	٢٧٢ر٨
- النفقات الاخرى (بما في ذلك دعم المواد التموينيه وفوائد القروض ونفقات التقاعد والتعويضات).	٣٥٧ر٩
- زيادات الموظفين (مدنيين وعسكريين ومتقاعدين).	٤٥ر٠
مجموع النفقات الجاريه	٩٤٠ر٣
٢ - النفقات الرأسماليه	
- نفقات المشاريع الانمائيه الممولة من الايرادات.	٢٣٨ر٨
- نفقات المشاريع الانمائيه المموله من القروض والمنح الفنيه	٩١ر٠
مجموع النفقات الرأسمالية	٣٢٩ر٨
اجمالي النفقات	١ ٢٧٠ر١
ثالثا: عجز الموازنة قبل التمويل	١٠٧ر١
رابعا: موازنة التمويل	
١ - مصادر التمويل	
- قروض لتمويل مشاريع انمائية	٨٥ر٠
- قروض مؤسسات دولية	١٤٦ر١
- قروض مشتريات الحبوب	٢٧ر٠
- قروض داخليه	٢٠ر٠
مجموع مصادر التمويل	٢٧٨ر١
٢ - الاستخدامات	
- تسديد عجز الموازنة قبل التمويل	١٠٧ر١
- تسديد اقساط القروض الخارجية	١٤٦ر٥
- تسديد اقساط القروض الداخلية	٢٤ر٥
مجموع الاستخدامات	٢٧٨ر١

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً معالي الاستاذ باسل جردانه وزير المالية. وهناك مقترح لتحديد موعد مناقشة الموازنة يوم الاربعاء ١٨/١٢/١٩٩١. دكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكـراً معالي الرئيس، لا نستطيـع ابتداءاً أن نحـدد موعـد مناقشة الموازنة لأن اللجنة المالية ستعكف على دراستهـا وربما تحتـاج الى عـدد من الجلسـات المتتالية. لذلك ليس من الحكمة أن نحدد منذ الان موعد لمناقشة المـوازنة، سنـوافيكم لاحقاً بالموعد الذي يمكن ان يكون موعداً قريباً لمناقشة هذا المشروع، شكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اذاً بانتظار موعد من اللجنة المالية، أرجو فقط إشعارنا في وقت مبكر حتى نستطيع أن نحدد موعد الجلسة.

السيد الامين العام:

٤ - ما يجد من اعمال.

معـالي رئيس المجلس: اذا سمـح لي الاخوان ملاحظات بسيطة تحت بند ما يجد من أعمال، الملاحظة الاولى تبديلات وإضافات في موضوع تشكيل اللجان.

معالي الدكتور عبدالله النسور يرغب في الانسحاب من اللجنة المالية واضافة اسمه الى لجنة الشؤون الخارجية. القضية أن لجنة الشؤون الخارجية واصلة السقف المسموح به حسب قرار المجلس، هذا هو العائق الوحيد.

الدكتور أحمد عويدي العبادي: انا انسحب من اللجنة.

معالي رئيس المجلس: اذاً انسحب الدكتور أحمد عويدي فيكون الدكتور عبدالله النسور اذا رأيتم ذلك. الدكتور حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: هل الدكتور أحمد عويدي العبادي هو أساساً عضو في اللجنة؟ هو عضوفي اللجنة في العام السابق في الدورة السابقة، لا ادري اذا كان عضو لهذا العام؟ لا اعتقد كذلك.

معالي رئيس المجلس: نتأكد من الامانة العامة.

السيد الامين العام: الدكتور أحمد عويدي العبادي ليس عضواً.

معالي رئيس المجلس: مش عضو، طيب على كل حال العائق فقط هو ان اللجنة وصلت السقف وهو «١٥» عضو.

الطلب الثاني من سعادة النائب عبدالعزيز جبر يطلب الالتحاق في اللجنه التربوية وهناك مجال، فهل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة على ذلك.

طبعاً اجتمعت معظم اللجان، والمجلس الكريم شكلّ هذه اللجان، وللعلم تم انتخاب رؤساء ومقرري اللجان على الشكل التالي ما عدا لجنتين.

اللجنة المالية.

١ - معالي الدكتور عبدالله العكايلة: رئيساً.

٢ - سعادة السيد مطير البستنجي: مقرراً.

اللجنة القانونية

١ - سعادة السيد حسين مجلي: رئيساً.

٢ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس: مقرراً

لجنة الشؤون الخارجية

١ - سعاد الدكتور حسني الشياب: رئيساً

٢ - سعادة السيد عيسى الريموني: مقرراً.

لجنة الحريات العامه وحقوق المواطنين

١ - سعادة السيد ابراهيم خريسات: رئيساً

٢ - معالي السيد سليم الزعبي: مقرراً.

اللجنة الزراعية.

١ - سعادة السيد نادر الظهيرات: رئيساً.

٢ - معالي الدكتور عوني البشير: مقرراً.

اللجنة الصحية وسلامة البيئة

١ - سعادة الدكتور احمد عناب: رئيساً.

٢ - سعادة السيد زياد ابو محفوظ: مقرراً.

لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة.

١ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر: رئيساً.

٢ - سعادة السيد نايف الحديد: مقرراً.

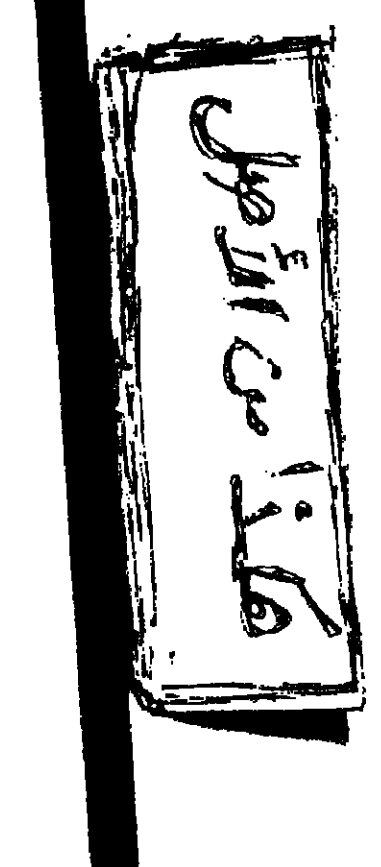
لجنة الريف والبادية

١ - سعادة السيد نايف الحديد: رئيساً.

٢ - سعادة السيد عبدالحفيظ: مقرراً.

لجنة استراتيجية المياه.

١ - معالي السيد عبدالمجيد الشريدة: رئيساً.



٢ - سعادة المهندس فؤاد الخلفات: مقرراً.

بقي لجنتان اللجنة الادارية ولجنة التربية لم يحصل فيهما نصاب، فأرجو من اللجنتين الاجتماع بعد الجلسة مباشرة حتى نبدأ العمل فوراً في جميع اللجان.

هذا ما لدي من ملاحظات، الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة انه بالنسبة لموضوع تشكيل اللجان البرقيات لم تصل الى كثير من الزملاء، ومع احترامي للزملاء والمقررين الذين نجحوا لكن هذا خلل تكرر في العام الماضي وتكرر هذا العام.

البرقيات إما أن تصل للنواب في الوقت المحدد، أما مش أن يتصل فينا البريد بعد الساعة الثالثة ويقول والله فيه لك برقية اذا سمحت تعال خذها، حوالي الساعة الثالثة والنصف من يوم الانتخاب.

معالي رئيس المجلس: حقيقة إن كان هنالك خلل، لا أعرف الامانة العامة عندكم اي ملاحظة؟!! لأنه كان فيه وقت كافي ووصلت لمعظم الاخوان، واكبر دلالة أن النصاب حصل في اللجان التي ذكرت، فقط لجنتان لم يحصل فيهما النصاب، إن كان هناك خلل يصحح الاخ الامين العام.

السيد عبدالرحيم العكور: اذا سمحت، يعني بالنسبة للنصاب انا بدي أسأل هل حضر، مثلاً في اللجنة القانونية، حضر عشرة يعتبر نصاب.

معالي رئيس المجلس: على كل حال ليس هناك مجال للبحث ما دام هناك نصاب من الاخوة المعنيين، فقط ملاحظة الاخ الامين العام، اي ملاحظة الاخ الامين العام؟

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس. ارسلت البرقيات بعد استكمال تعليمات معاليكم مباشرة، اي قبل ٢٤ ساعة من موعد عقد اجتماع اللجان. وقد تأكدنا من البريد الموجود في المجلس وأفادوا بأن البرقيات ارسلت فوراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، أنا اعتقد ان المسؤولية تقع على وزارة المواصلات، فالبرقيات ترسل فنجدها احيانا في صناديق بريدنا ففقدت منطق البرقية، إن لم تفتح صندوق بريدك لا تجدها.

ثانياً: يلجأ البريد كثيراً الى الاتصال الهاتفي في منزل النائب ليبلغه بوجود برقيه. وبالتالي فقدت البرقية منطقها، الاصل في البرقية أن اجرتها مدفوعة لكي تصل الى صاحبها بأسرع وقت ممكن.

فالرجاء موجه لوزارة المواصلات أن تتكرم بتطبيق منطق البرقيات، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات يسمع، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد:

بسم الله الرحمن الرحيم، اقترح حداً للمصروفات عدم ارسال برقيات إطلاقاً لأنه في

العادة نبلغ بالجلسة القادمة في هذا المكان، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: لكن يا أبو طلال مرات يكون فيه غياب ومع البرقيات الاحتجاج قائم. معالي الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: اذا انتهى المجلس من هذا الموضوع فانني أود ان اذكر اخواني في هذا المجلس بالمرارة والاسى والالم لما سمعناه من القرار الذي صدر عن المؤتمر الاسلامي والذي فيه واكب عملية حصار أطفال ونساء العراق.

ان هذا المجلس عليه أن يبعث للامانة العامة للمؤتمر ولبرلمانات الدول التي شاركت في هذا المؤتمر بالم هذا المجلس ومرارته لما صدر عما يسمى بالمؤتمر الاسلامي نحو شعب شقيق يحتاج منا الدعم والمساندة، لا مواصلة الحصار والرضوخ للارادة الامريكية في هذا المجال وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: المجلس ارسل برقيات حسب قراركم لطلب رفع الحصار عن العراق.

الدكتور عبدالله العكايله: عفواً المطلوب استنكار ما صدر عن المؤتمر.

معالي رئيس المجلس: طيب، قبل أن ندخل في الموضوع الثاني فقط طلب الدكتور احمد عتاب ان يكون عضواً في لجنة استراتيجية المياه، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة ويضاف الى اللجنة. معالي الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

ألتمس بواسطة رئيس المجلس تكليف سيادة رئيس الحكومة بأن يقدم لنا تلخيصاً عن أعمال المؤتمر الاسلامي وعندها حقيقة وانا طبعاً اثني على ما أشار له الزميل الدكتور عبدالله العكايلة، لكننا نريد ان نسمع لعل هنالك في الامر أكثر من ذلك. وتعلمون ان هذا المؤتمر ناقش قضايا عديدة منها قضية حصار العراق ومنها قضية التسوية ايضاً.

فارجو أن نسمع من الحكومة الموقرة ما جرى في مؤتمر القمة الاسلامي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

طالعتنا وسائل الاعلام اليوم ومساء يوم امس عن خبر مفاده أن خطوطاً هاتفية مباشرة ستفتح ابتداءاً من ١٢/١٧ الجاري بين دولة الكيان الاسرائيلي واحدى عشرة دولة عربية من بينها الاردن.

ولما لهذا الخبر من مساس بسيادة الاردن حيث أن القوانين الاردنية تمنع الاتصال بالعدو الاسرائيلي.

فانني ارجو أن توضح لنا الحكومة وتعطينا المعلومات الكاملة عن هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى ما هي الاجراءات التي ستتخذها الحكومة لمواجهة مثل هذا الخبر لما له من مساس بسيادة الاردن كما ذكرت، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات.

معالي وزير المواصلات:

بسم الله الرحمن الرحيم. معالي الرئيس، ما ذكره الزميل المحترم استناداً الى ما ذكرته الصحف الاردنية صباح هذا اليوم استناداً الى وكالات الانباء الاجنبية ومنها «الاميركان اسيوشيتد برس» لا أساس له من الصحة وهو مجرد خبر للاثارة والاستفزاز والابتزاز من قبل الجانب الاسرائيلي.

لقد نفيت الخبر الى نفس المصدر الذي نشره «الامريكان اسيو شيتد برس» والى بعض الصحف الأردنية ومنها «الجوردان تايمز».

لا أستطيع أن امنع الوزير الاسرائيلي أن يقول ما يريد، ولكن موقفنا واضح وموثق بموجب الاتفاقيات المعقودة مع دوائر الاتصالات العالمية التي نتعامل معها وهو عدم السماح بمرور أي «ترافيك» هاتفي من والى الاردن من قبل اسرائيل. وهذا الموقف مدعوم بموجب الاتفاقيات الدولية العالمية في مجال الاتصالات معالي الرئيس، وعند سماعنا الخبر اكدنا رسمياً وخطياً على دوائر الاتصالات العالمية التي نتعامل معها على الاتفاقيات السابقة المعقودة معهم بعدم السماح قطعياً بمرور اي مكالمات للاردن او من الاردن الى اسرائيل. وأريد أن أطمئن الاخوة ان تمرير المكالمات من أي بلد لأخر لا يمكن أن يتم فنياً دون موافقة الطرف الاخر. ارجو من الاخوة الكرام ان يطمأنوا لهذه القضية فهي بايدي امينة ان شاء الله. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الجواب واضح، دكتور احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، عطفاً على ما تحدث به معالي الزميل سليم الزعبي حول طلبه من سيادة رئيس الوزراء أن يعطينا موجزاً او تفصيلاً عما دار في مؤتمر منظمة العالم الاسلامي.

انا اعتقد شخصياً انه لا داعي لمثل هذا التفصيل ولا داعي حتى لمثل هذا الايجاز لأن وسائل الاعلام العالمية والعربية وحتى المحلية غطت جميع ما دار فيه وفي ردهاته، وإن أخطر وآلم شيء دار هو ما تم من استمرار محاصرة العراق وشعب العراق وأطفال العراق، وما عدا ذلك لا ارى ضرورة لمثل هذا الحديث وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

بالنسبة لما اثاره معالي الدكتور عبدالله العكايلة فانا اؤكد وأرجو أن يكون قراراً من المجلس وان يصدر بيان بذلك.

الامر الثاني، الحقيقة هذا المجلس الاصل ان تكون لديه معلومات أكثر من معلومات الصحف والصحفين. ومن هنا قد أختلف مع الزميل الدكتور احمد عويدي العبادي اننا لسنا بحاجة، انا أقول اننا بحاجة

الى أن نعلم اكثر ولا شك أن هناك أسرار وهناك أشياء ما نشرت في الصحف، هذا المجلس من حقه ان يعلم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً بالنسبة للنقطة الاولى التي اثارها الدكتور محمد أطلب من مكتب المجلس الاجتماع مباشرة بعد الجلسة لصياغة البرقية والبرقيات اللازمة. تفضل سيادة الشريف.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس، اخواني النواب.

ساكون في غاية السرور لوضع امامكم ما تم خلال المؤتمر الاسلامي الاخير، ولكن اذا سمحتوا في جلسة قادمة سرية سافعل ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً سيادة الشريف، الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة كنت اود ان اتحدث عن موضوع ما تطرق اليه الدكتور أحمد عويدي العبادي من اننا نريد الاكتفاء بما تريد الصحف. وقد تفضل معالي وزير المواصلات الان قبل قليل أن ما تنشره الصحف كذب أو لا يمت الى الصحة بصلة. لذلك لا نعتمد على المعلومات الصحفية.

الحقيقة انا سمعت من اذاعة اسرائيل ان اتصالاً جرى ما بين مواطن اردني في مدينة اربد وبين مراسل جريدة «حداشوت» وان المواطن الاردني فرح جداً بهذه المكالمة، ومن ثم أجرى هو اتصالاً مباشراً بعد اغلاق الهاتف مع مراسل جريدة «حداشوت» في المنطقة الجنوبية من فلسطين المحتلة.

اذاً بمعنى ان هناك اتصالاً متبادلاً، اي ان هناك اتصال مباشر من اسرائيل مع الاردن وان هناك اتصال من الاردن الى اسرائيل مباشر ايضاً، وأن هذا تم مباشرة بدون الاجهزة الوسيطة، لأنني أعلم أن هناك اتصالات من خلال اجهزة وسيطة في «قبرص والولايات المتحدة» سابقاً موجودة وما تزال فاعلة حتى الان. لكن هذا ما ذكرته اذاعة اسرائيل من انه قد تم الاتصال بين مواطن اردني في اربد وبين مراسل جريدة «حداشوت» الاسرائيلية.

لذلك نريد التأكد من هذا الموضوع والتدقيق على هذه الناحية حتى لا نكون اخر من يعلم.

وقضية ما جرى في المؤتمر الاسلامي في «داكار» فضروري أن نطلع فعلاً على واقع ما جرى لأننا نريد أن نعلم الامر من مصدره لا ممن يكذب على المصادر كما جرى في الاعلام، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات.

معالي وزير المواصلات: ردي اعتقد واضح، فنياً لا يستطيع اي مواطن في اسرائيل أو اي مواطن في الاردن أن يتصل بدون أن تمر عبر القنوات الرسمية.

اذا كان هناك نوع من القرصنة بواسطة اجهزة لاسلكية فهذا سيدي الرئيس مرفوض من قبلنا جملة وتفصيلاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، فقط انا حبيت ان اؤكد وآمل ان لا يكون هذا مقدمة لأنه عادة نفاجىء في بعض الاحيان بأن يطرح خبر في الصحف يكون مقصود فيه جس النبض، ثم بعد ذلك يصبح حقيقة وواقعاً.

نأمل أن لا نستجيب تحت اي ظرف من الظروف للتطبيع الذي تريد دولة العدو فرضه على هذا الوطن. ولعل موقفنا المشرف يكون هو الدافع لنا الذي نقاوم به كل الضغوط، وموقف الكرامة الذي وقفناه نأمل ان لا يخدش إن شاء الله، ولسنا عليه طبعاً بآسفين لاننا نعتبر انه حق.

آمل من الصحف الاردنية التي نشرت الخبر أن تحاسب، واذا كان يُنشر في الصحف اساءة الى فرد فتحاسب فأولى أن تتحقق هذه الصحف أو المصادر الاعلامية من هذا الخبر وتتصل بالمسؤول مباشرة، أما أن تطرح هذا الخبر هكذا فانا لا ادري لماذا نكيل بمكيالين؟ فمرات عندما تكون هناك كلمة حرة لا تنشر أما كلمة التي قد تجرح وتسيء فتنشر تحت باب الحرية.

الامر الاخر حقيقة قد تفضل سيادة الشريف في موضوع المؤتمر الاسلامي، هو فقط حقيقة نحن نعرف الجو لكن من باب الامانه ان يعرف الناس ما هي هذه الانظمة العربية الله يهدينا ويهديها، عرب يحاصروا عرب!!! والله يا جماعة هذه ما هي مقبولة. فما هو مبرر وجود مثل هذه الافكار؟! علماً بأنني وانا استمع لكلمة جلالة الملك كان فيها كلام يمثل جزء كبير من روح الامة وموقفها الاصيل الذي يجب أن يكون.

فيجب أن يعرف الناس الانظمة العربية التي تحكمه ومدى مبرر وجودها لأنها توافق على قتل أطفالها في اي شريعة وفي اي مؤتمر اسلامي هذا؟!! فلنسمي الاشياء باسمائها انه المؤتمر الامريكي عقد قبل فترة في «استطنبول» وعقد قبل يومين في «داكار» وسيعقد مرة أخرى في اي عاصمة من عواصم الاستخزاء. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فيما يخص الشق الاول استاذ عبدالحفيظ الصحف تنشر الخبر ولم تنشأه، فالخبر قد يحتمل الصح وقد يحتمل الخطأ يعني فلا نحمّل الامور اكثر مما هي، هو نشر خبر والخبر رُد عليه وتوضيح جيد، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

انا أرى ان هناك أصل وهناك فرع، الاصل والاولى بالادانة أن العرب جميعاً ومنهم الاردن، اعني الانظمة العربية ومنها الاردن على اتصال يصل الى حد الاهانة في «واشنطن» وفي غيرها.

يُبرز هذا الاتصال الرسمي على أساس انه انتصار مع أن هناك اهانة للعرب وللأمة العربية، يجب أن تتخذ مناسبة لقطع هذا الاتصال ولادانة هذا الاتصال الذي هو الاصل والذي سينبثق عنه فروع كثيرة.

نحن الان نتحدث عن الفروع وعن الاتصالات التلفونية، الاولى بهذا المجلس أن

يرجع الى موقفه السابق المجّسد في بيان بادانة الاتصال مع العدو الاسرائيلي والعدو الاول للامة العربية الولايات المتحدة الامريكية التي تجوع شعب العراق والتي تحتل الجزيرة العربية، والتي قتلت شعب العراق.

الاولى بالادانة أن نتوجه الى الاصل لا الى الفرع، وأن نتعامل مع الحكومة على هذا الاساس. أعود لأقول ان الذين يجوعون شعب العراق ويحتلون ارضنا وقتلوا شعب العراق هم الذين نلجأ اليهم لحل قضايانا مع حليفهم الاستراتيجي اسرائيل.

الاولى ان نعيد النظر في كل المسار لان هذا المسار سيتولد عنه فروع كثيرة وسننشغل بالفروع دون أن ننشغل بالاصل، وهذا ما يجب أن نعالجه ونعود اليه بمناسبة مناقشة الموازنة وغير الموازنة وفيما يتعلق ببيان الثقة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اتوقع أن الموضوع قد غطي الان.

السيد الامين العام:

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: تكون الجلسة القادمة يوم الاحد القادم الساعة العاشرة صباحاً، وترفع الجلسة.

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

هكذا من الأصل

وقائع العدد

بيان صادر عن مجلس النواب
في جلسته الرابعة المنعقدة
بتاريخ ١١/١٢/١٩٩١

ان مجلس النواب الأردني المنعقد بتاريخ ٣/ جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية، الموافق ١١/١٢/١٩٩١ ميلادية يستنكر القرار الصادر عن القمة الاسلامية المنعقدة في داكار، باستمرار الحصار على الشعب العراقي الشقيق الذين ما كانوا يوما الا سندا للامة ولكل قضاياها العادلة.

أيها القادة،،،

اننا نستغرب موقفكم هذا ونحثكم على مراجعة أنفسكم والرجوع الى كتابكم الكريم والدساتير الديمقراطية وضمائر شعوبكم الحيّة لوقف هذا القرار، لان التاريخ لن يغفر جريمة ترتكب ضد شعب مسلم يذبح بأيد اسلامية حيث ان هذا القرار جاء مجحفا وخارجا عن كافة الأعراف والنواميس التي أرستها مبادىء السماء والارض، والتي أبقت على الانسان قيمة وكرامة وفكرا وحضارة وعقيدة.

ان مجلس النواب وهو يمثل الشعب الأردني ليعبّر عن وقفة هذا الشعب بكل امكاناته وطاقاته ومشاعره مع الشعب العراقي ويحيّ شعب العراق الأصيل على مواقفه وتضحياته عن تراب الوطن ومجد الأمة العربية والاسلامية، وان صمود الشعب العراقي ازاء جريمة محاصرته النكراء يستحق من قادة العالم الاسلامي وقفة مشرفّة في رفع الحصار عنه لا أن يفجع بقرار رؤساء قمة المليار مسلم باستمرار فرض الحصار على الشعب العراقي.

أيها القادة،،،

كنا نأمل فيكم ان تمارسوا الدور الذي يفرضه عليكم ديننا الحنيف من خلال الاصلاح الذي أوجبه الله في قوله تعالى: (أنما المؤمنون أخوة، فأصلحوا بين أخويكم، واتقوا الله لعلكم ترحمون). صدق الله العظيم. لا ان تكونوا أداة تنفيذية طيّعة في يد معسكر التحالف الذي تقودة الولايات المتحدة ضد وجود هذه الأمة وكرامتها ومستقبل اجيالها.

نسخة : الى الامانة العامة للاتحادات البرلمان العربي.
نسخة : الى الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.